الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديـــوان

خلية الإعلام والاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع
من مواقع الأنترنت الإخبارية الإلكترونية
ليوم الأحد 13 أكتوبر 2024

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

السيد بداري يؤكد على تعزيز الدور الاقتصادي للجامعة وجعلها قاطرة للتنمية الوطنية

الجزائر- أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، يوم الخميس بالجزائر العاصمة، على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة من خلال تثمين نتائج البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية.

وأوضح السيد بداري، خلال جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني خصصت لطرح أسئلة شفوية على عدد من أعضاء الحكومة، أن القطاع "يواصل العمل لتعزيز دور الجامعة في تحويل المعارف إلى منتوجات قابلة للتصنيع والتسويق والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الإجراءات التحفيزية الرامية إلى تمكين الطلبة من إنشاء مؤسساتهم الناشئة".

وبالمناسبة، أبرز السيد بداري دور القطاع في "توفير الإمكانيات البيداغوجية للرفع من مستوى التدريس في مختلف التخصصات"، مشيرا في هذا الصدد الى إطلاق "منصات إلكترونية متخصصة لتمكين الطلبة من إجراء الأعمال التطبيقية قصد الرفع من مستوى التعليم العالي والبحث العلمي".

وذكر في ذات السياق بأن الجامعة تسعى إلى "تطوير نظام التعليم العالي والبحث العلمي وجعله يواكب التطورات التي يشهدها المجتمع وإيجاد حلول مبتكرة لمختلف المسائل المطروحة قصد المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية على المستويين المحلي والوطني".

ولفت السيد بداري بالمناسبة إلى "المكانة الهامة التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع"، بالنظر --مثلما قال-- إلى "رسالته النبيلة في تكوين نخب قادرة على تحقيق الإقلاع المنشود في مختلف المجالات والمشاركة في تحقيق الرفاه الاجتماعي".

الشروق

بداري يشدّد على نقل التكنولوجيا من البحث إلى المؤسسات الاقتصادية

منصات إلكترونية متخصّصة لتمكين الطلبة من الأعمال التطبيقية

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، الخميس بتيبازة، أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر "رهانا وطنيا بالغ الأهمية" يتطلب تجنيد جميع المتدخلين.

وقال الوزير، في تصريح له ختاما لزيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية "شركة الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير"، أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببوإسماعيل، أن الجزائر "رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية."

وقال إن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم والمعرفة، والدور المقاولاتي والاقتصادي للمؤسسة الجامعية والبحثية.

كما أكد بداري أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، "ستسمح بتثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما سيعزز أيضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية."

وأشار في هذا الصدد إلى أن شركة "الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير"، عملت على تطبيق العديد من نتائج البحث العلمي المحققة بمركز البحث في التكنولوجيات الصناعية على أرض الواقع سواء من خلال منتوجات صناعية أو خدمات أخرى تتعلق بالتكوين والاستشارة والمراقبة.

وأضاف بداري من جهة أخرى، أن ذات الشركة تعتزم توسيع نشاطها في آفاق 2026، بوضعها لبرنامج تدعيم مواردها البشرية يهدف إلى تشغيل 1000 عامل في شتى المجالات.

بدوره، لفت مدير هذه المؤسسة، لمين حاج جيلالي، إلى أن مهام هذه الشركة العمومية تتمثل في ضمان الاستغلال الأمثل لنتائج البحث والمساهمة في خلق الثروة وتقديم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتدريب والخبرة والاستشارة.

وفي سياق آخر، أكد بداري، الخميس بالجزائر العاصمة، خلال جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني خصّصت لطرح أسئلة شفوية على عدد من أعضاء الحكومة، أن القطاع "يواصل العمل لتعزيز دور الجامعة في تحويل المعارف إلى منتوجات قابلة للتصنيع والتسويق والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الإجراءات التحفيزية الرامية إلى تمكين الطلبة من إنشاء مؤسساتهم الناشئة."

وبالمناسبة، أبرز بداري دور القطاع في "توفير الإمكانات البيداغوجية للرفع من مستوى التدريس في مختلف التخصّصات"، مشيرا في هذا الصدد الى إطلاق "منصات إلكترونية متخصّصة لتمكين الطلبة من إجراء الأعمال التطبيقية قصد الرفع من مستوى التعليم العالي والبحث العلمي."

وذكر في ذات السياق، بأن الجامعة تسعى إلى "تطوير نظام التعليم العالي والبحث العلمي وجعله يواكب التطورات التي يشهدها المجتمع وإيجاد حلول مبتكرة لمختلف المسائل المطروحة، قصد المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية على المستويين المحلي والوطني."

ولفت بداري بالمناسبة، إلى "المكانة الهامة التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع"، بالنظر -مثلما قال- إلى "رسالته النبيلة في تكوين نخب قادرة على تحقيق الإقلاع المنشود في مختلف المجالات والمشاركة في تحقيق الرفاه الاجتماعي."

أخبار اليوم
AKHBAR ELYOUM
www.akhbarelyoum.dz

بداري يعوّل على الدور الاقتصادي للجامعة

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، يوم الخميس بالجزائر العاصمة، على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة من خلال تثمين نتائج البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية.

وأوضح السيد بداري، خلال جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني خصصت لطرح أسئلة شفوية على عدد من أعضاء الحكومة، أن القطاع "يواصل العمل لتعزيز دور الجامعة في تحويل المعارف إلى منتوجات قابلة للتصنيع والتسويق والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الإجراءات التحفيزية الرامية إلى تمكين الطلبة من إنشاء مؤسساتهم الناشئة". وبالمناسبة، أبرز السيد بداري دور القطاع في "توفير الإمكانيات البيداغوجية للرفع من مستوى التدريس في مختلف التخصصات"، مشيرا في هذا الصدد إلى إطلاق "منصات إلكترونية متخصصة لتمكين الطلبة من إجراء الأعمال التطبيقية قصد الرفع من مستوى التعليم العالي والبحث العلمي".

وذكر في ذات السياق بأن الجامعة تسعى إلى "تطوير نظام التعليم العالي والبحث العلمي وجعله يواكب التطورات التي يشهدها المجتمع وإيجاد حلول مبتكرة لمختلف المسائل المطروحة قصد المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية على المستويين المحلي والوطني". ولفت السيد بداري بالمناسبة إلى "المكانة الهامة التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع"، بالنظر. مثلما قال. إلى "رسالته النبيلة في تكوين نخب قادرة على تحقيق الإقلاع المنشود في مختلف المجالات والمشاركة في تحقيق الرفاه الاجتماعي".

أخبار اليوم
AKHBAR EL YOUM
www.akhbarelyoum.dz

اعتبره رهاناً وطنياً بالغ الأهمية

بداري يعوّل على نقل التكنولوجيا للمؤسسات الاقتصادية

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، يوم الخميس بتيبازة أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر "رهانا وطنيا بالغ الأهمية" يتطلب تجنيد جميع المتدخلين.

وقال الوزير في تصريح له ختاما لزيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الإقتصادية "شركة الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير"، أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببوإسماعيل، أن الجزائر "رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية".

وقال إن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم والمعرفة والدور المقاولاتي والاقتصادي للمؤسسة الجامعية والبحثية.

كما أكد السيد بداري أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، "ستسمح بتثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما سيعزز أيضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية".

وأشار في هذا الصدد إلى أن شركة "الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير"، عملت على تطبيق العديد من نتائج البحث العلمي المحققة بمركز البحث في التكنولوجيات الصناعية على أرض الواقع سواء من خلال منتوجات صناعية أو خدمات أخرى تتعلق بالتكوين والاستشارة والمراقبة.

وأضاف السيد بداري من جهة أخرى، أن ذات الشركة تعتزم توسيع نشاطها في آفاق 2026، بوضعها لبرنامج تدعيم مواردها البشرية يهدف إلى تشغيل 1000 عامل في شتى المجالات.

بدوره، لفت مدير هذه المؤسسة، لمين حاج جيلالي، إلى أن مهام هذه الشركة العمومية تتمثل في ضمان الاستغلال الأمثل لنتائج البحث والمساهمة في خلق الثروة وتقديم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتدريب والخبرة والاستشارة.

أخبار اليوم
AKHBAR ELYOUM
www.akhbarelyoum.dz

جامعات الجزائر في الصدارة

حلت المؤسسات الجامعية الجزائرية في المرتبة الأولى مغاربيا من حيث عدد الجامعات المرتبة ضمن تصنيف التايمز للجامعات العالمية إصدار 2025، حسب ما أفاد به بيان لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وأوضح المصدر ذاته، أن المؤسسات الجامعية الجزائرية حلت في المرتبة الأولى مغاربيا، بعدد الجامعات المرتبة في تصنيف التايمز للجامعات العالمية "THE World University Rankings"، إصدار 2025، والذي تضمن تصنيف جامعات 115 دولة.

وتم تصنيف 26 مؤسسة تعليم عالي جزائرية، وهو ما أظهر ارتفاعا في عدد مؤسسات التعليم العالي الوطنية ضمن هذا التصنيف مقارنة بإصدار 2024.

وجاءت جامعة سيدي بلعباس بالمركز الأول على المستوى الوطني وضمن أحسن 1200 مؤسسة تعليم عالي على المستوى العالمي، مما يبرز "الجهود المبذولة من طرف فواعل القطاع من أجل تحسين مكانة مؤسسات التعليم العالي الوطنية في مختلف التصنيفات العالمية والعمل على الامتياز لترقية مرئيتها على المستوى الدولي وتعزيز دورها الاقتصادي"، مثلما أشار إليه البيان.

ويعتمد تصنيف التايمز للجامعات على خمس محاور رئيسية تتمثل في نوعية التعليم العالي، نوعية البحث العلمي، الاقتباسات، الانفتاح الدولي والتأثير على الصناعة، وفقا للمصدر ذاته.

الإذاعة الجزائرية

نقل التكنولوجيا من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية "رهان وطني بالغ الأهمية

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي, كمال بداري, اليوم الخميس بتيبازة أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر "رهانا وطنيا بالغ الأهمية" يتطلب تجنيد جميع المتدخلين.

وقال الوزير في تصريح له ختاما لزيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الإقتصادية "شركة الإلحام و المراقبة, الخبرة الصناعية و الإستشارات والتطوير", أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببوإسماعيل, أن الجزائر "رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية."

وقال أن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم و المعرفة والدور المقاولاتي و الاقتصادي للمؤسسة الجامعية و البحثية.
كما أكد السيد بداري أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي, "ستسمح بتثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية ,ما سيعزز أيضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية."

وأشار في هذا الصدد إلى أن شركة "الإلحام والمراقبة, الخبرة الصناعية و الإستشارات والتطوير", عملت على تطبيق العديد من نتائج البحث العلمي المحققة بمركز البحث في التكنولوجيات الصناعية على أرض الواقع سواء من خلال منتوجات صناعية أو خدمات أخرى تتعلق بالتكوين و الاستشارة و المراقبة.
وأضاف السيد بداري من جهة أخرى, أن ذات الشركة تعتزم توسيع نشاطها في آفاق 2026, بوضعها لبرنامج تدعيم مواردها البشرية يهدف إلى تشغيل 1000 عامل في شتى المجالات.

بدوره, لفت مدير هذه المؤسسة, لمين حاج جيلالي, إلى أن مهام هذه الشركة العمومية تتمثل في ضمان الاستغلال الأمثل لنتائج البحث و المساهمة في خلق الثروة و تقديم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتدريب و الخبرة و الاستشارة .

بداري: نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعد رهانا وطنيا مهما

قال وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري من ولاية تيبازة أمس الخميس، أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعد رهانا وطنيا مهما.

وأكد بدارفي تصريح له للصحافة عقب اختتامه لزيارة العمل والتفقد التي قادته إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية " شركة الإلحام والمراقبة الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير أحد فروع مركزالبحث في التكنولوجيات الصناعية ببوسماعيل، أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر "رهانا وطنيا بالغ الأهمية" يتطلب تجنيد جميع المتدخلين.

وفي هذا الشأن، أشار الوزير بداري إلى رفع الجزائر رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية.

واعتبر ذات الوزير أن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم و المعرفة والدور المقاولاتي و الاقتصادي للمؤسسة الجامعية و البحثية.

هذا وشدد كمال بداري على أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، ستسمح بتثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما سيعزز أيضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية.

الحياة DZ

بداري: نقل التكنولوجيا من مراكز البحث إلى الشركات رهان بالغ الأهمية

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري، اليوم الخميس بتيبازة أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر "رهانا وطنيا بالغ الأهمية" يتطلب تجنيد جميع المتدخلين.

وقال الوزير في تصريح له ختاما لزيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الإقتصادية "شركة الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير"، أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببوإسماعيل, أن الجزائر "رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية."

وقال أن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم و المعرفة والدور المقاولاتي والاقتصادي للمؤسسة الجامعية والبحثية.

كما أكد السيد بداري أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، "ستسمح بتثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما سيعزز أيضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية."

رفع رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، اليوم الخميس، أن الجزائر رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية كرهان وطني بالغ الأهمية، وذلك من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث مثل هذا النوع من الفروع الاقتصادية والصناعية والتجارية.

ولفت الوزير، في ختام زيارته إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية "شركة الالحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير" أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببوسماعيل في تيبازة، أن الجزائر رفعت رهان وطني بالغ الأهمية يتمثل في نقل التكنولوجيا من مراكز البحث في التكنولوجيا الصناعية إلى المؤسسات الاقتصادية، وهو ما يستدعي تجند جميع المتدخلين، ويتم تجسيد الرهان من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث مثل هذا النوع من الفروع الاقتصادية والصناعية والتجارية.

كما أكد الوزير بداري أن الأمر يتعلق بمجهودات تعتبر ثمرة هذا الرهان، مما سيعزز فعالية العلم والمعرفة من جهة والدور المقاولاتي والاقتصادي للمؤسسة الجامعية والبحثية من جهة أخرى على السواء، وهذا تجسيدا لمحاور برنامج رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون آفاق 2030.

كما أكد الوزير أن هذا النوع من الشركات العمومية الاقتصادية التابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ستسمح بتثمين نتائج الأبحاث التكنولويجية والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية ما سيعزز أيضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية.

وبخصوص شركة "الالحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير"، أشار بداري إلى أن هذه الأخيرة عملت على تطبيق وتثمين العديد من نتائج البحث العلمي المحققة على مستوى مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية من خلال منتوجات صناعية أو خدمات أخرى تتعلق بالتكوين والاستشارة والمراقبة.

وأكد الوزير على مواصلة بذل المجهودات بنفس النسق لتطوير آداء الشركة التي تحظى حاليا بحصرية وطنية في عديد النشاطات مع مؤسسات عمومية كبيرة على غرار سوناطراك وسونلغاز ما يؤهلها على غرار مراكز بحثية أخرى إلى المساهمة لتحقيق استراتيجية برنامج رئيس الجمهورية الرامي لتعزيز الدور الاقتصادي للمؤسسة الجامعية و البحثية الجزائرية.

بداري يؤكد على تعزيز الدور الاقتصادي للجامعة : نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات رهان وطني

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أول أمس، أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر «رهانا وطنيا بالغ الأهمية» يتطلب تجنيد جميع المتدخلين، مؤكدا حرص قطاعه على مواصلة الجهود لتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة من خلال تثمين نتائج البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية و في تصريح للصحافة على هامش زيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية «شركة الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير»، أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببوإسماعيل، بولاية تيبازة، أكد بداري أن الجزائر رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية.

وأبرز بأن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم و المعرفة والدور المقاولاتي و الاقتصادي للمؤسسة الجامعية و البحثية، مؤكدا أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، ستسمح بتثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من جهة أخرى أكد وزير التعليم العالي .من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما سيعزز أيضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية والبحث العلمي، كمال بداري، خلال جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني خصصت لطرح أسئلة شفوية على عدد من أعضاء الحكومة، على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة من خلال تثمين نتائج البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية. وأوضح بداري أن قطاعه يواصل العمل لتعزيز دور الجامعة في تحويل المعارف إلى منتوجات قابلة للتصنيع والتسويق والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الإجراءات التحفيزية الرامية إلى تمكين الطلبة من إنشاء مؤسساتهم الناشئة.

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
EIDjazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.dz

بداري: إجراءات تحفيزية لتمكين الطلبة من إنشاء مؤسساتهم

شدد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، ، على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة من خلال تثمين نتائج البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية.

أوضح بداري، خلال جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني خصصت لطرح أسئلة شفوية على عدد من أعضاء الحكومة، أن القطاع "يواصل العمل لتعزيز دور الجامعة في تحويل المعارف إلى منتوجات قابلة للتصنيع والتسويق والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الإجراءات التحفيزية الرامية إلى تمكين الطلبة من إنشاء مؤسساتهم الناشئة."

وبالمناسبة، أبرز بداري دور القطاع في "توفير الإمكانيات البيداغوجية للرفع من مستوى التدريس في مختلف التخصصات"، مشيرا في هذا الصدد الى إطلاق "منصات إلكترونية متخصصة لتمكين الطلبة من إجراء الأعمال التطبيقية قصد الرفع من مستوى التعليم العالي والبحث العلمي."

وذكر في السياق بأن الجامعة تسعى إلى "تطوير نظام التعليم العالي والبحث العلمي وجعله يواكب التطورات التي يشهدها المجتمع وإيجاد حلول مبتكرة لمختلف المسائل المطروحة قصد المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية على المستويين المحلي والوطني."

ولفت بداري بالمناسبة إلى "المكانة الهامة التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع"، بالنظر – مثلما قال– إلى "رسالته النبيلة في تكوين نخب قادرة على تحقيق الإقلاع المنشود في مختلف المجالات والمشاركة في تحقيق الرفاه الاجتماعي."

بداري: الجامعة الجزائرية قاطرة التنمية الوطنية

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، الخميس، على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة من خلال تثمين نتائج البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية.

وأوضح بداري، خلال جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني خصصت لطرح أسئلة شفوية على عدد من أعضاء الحكومة، أن القطاع "يواصل العمل لتعزيز دور الجامعة في تحويل المعارف إلى منتوجات قابلة للتصنيع والتسويق والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الإجراءات التحفيزية الرامية إلى تمكين الطلبة من إنشاء مؤسساتهم الناشئة".

وبالمناسبة، أبرز الوزير دور القطاع في "توفير الإمكانيات البيداغوجية للرفع من مستوى التدريس في مختلف التخصصات"، مشيرا في هذا الصدد إلى إطلاق "منصات إلكترونية متخصصة لتمكين الطلبة من إجراء الأعمال التطبيقية قصد الرفع من مستوى التعليم العالي والبحث العلمي".

في ذات السياق، ذكر المتحدث بأن الجامعة تسعى إلى "تطوير نظام التعليم العالي والبحث العلمي وجعله يواكب التطورات التي يشهدها المجتمع وإيجاد حلول مبتكرة لمختلف المسائل المطروحة قصد المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية على المستويين المحلي والوطني".

بالمناسبة، لفت الرجل الأوّل في القطاع إلى "المكانة الهامة التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع"، بالنظر –مثلما قال– إلى "رسالته النبيلة في تكوين نخب قادرة على تحقيق الإقلاع المنشود في مختلف المجالات والمشاركة في تحقيق الرفاه الاجتماعي".

السلام اليوم
يومية وطنية شاملة Es-Salam El Youm

بداري: للجامعة دور في تطوير الاقتصاد الوطني

شدد، كمال بداري، وزير التعليم العالي والبحث العلميعلى ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة من خلال تثمين نتائج البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية.

وقال بداري، خلال جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني خصصت لطرح أسئلة شفوية على عدد من أعضاء الحكومة، أول أمس، بالجزائر العاصمة، أن القطاع "يواصل العمل لتعزيز دور الجامعة في تحويل المعارف إلى منتوجات قابلة للتصنيع والتسويق والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الإجراءات التحفيزية الرامية إلى تمكين الطلبة من إنشاء مؤسساتهم الناشئة".مبرزا دور القطاع في "توفير الإمكانيات البيداغوجية للرفع من مستوى التدريس في مختلف التخصصات"، مشيرا في هذا الصدد الى إطلاق "منصات إلكترونية متخصصة لتمكين الطلبة من إجراء الأعمال التطبيقية قصد الرفع من مستوى التعليم العالي والبحث العلمي."

زوبيري.ح

السلام اليوم
Es-Salam El Youm يومية وطنية شاملة

ص 4

وزارة التعليم العالي تدعو لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها

إلغاء التسجيل البيداغوجي لكل طالب لم يدفع حقوق النقل والإطعام

أكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أن عدم دفع حقوق التسجيل الخاصة بالشق الخدماتي في الأجل المحدد سيترتب عنه إلغاء التسجيل البيداغوجي للطلبة. وجاء في مراسلة للوزارة، أن قاعدة إستغلال بيانات النظام المعلوماتي المدمج "بروغرس"، أبانت تسجيل وضعيات تتعلق بعدم دفع حقوق التسجيل والإيواء والنقل من طرف بعض الطلبة.

وزارة التعليم العالي تدعو لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها

إلغاء التسجيل البيداغوجي لكل طالب لم يدفع حقوق النقل والإطعام

أكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أن عدم دفع حقوق التسجيل الخاصة بالشق الخدماتي في الأجل المحدد سيترتب عنه إلغاء التسجيل البيداغوجي للطلبة. وجاء في مراسلة للوزارة، أن قاعدة إستغلال بيانات النظام المعلوماتي المدمج PRO-GRES، أبانت تسجيل وضعيات على مستوى مؤسسات للتعليم العالي ومديريات الخدمات الجامعية تتعلق بعدم دفع حقوق التسجيل والإيواء والنقل من طرف بعض الطلبة المسجلين بعنوان السنة الجامعية 2024-2025. وأكدت المراسلة، على أن دفع حقوق التسجيل والإيواء والنقل يُعد شرطًا قانونيا لتأكيد التسجيل النهائي للطالب واستفادته من الخدمات الجامعية المذكورة، فضلا عن كونها إيرادات عمومية يتعين تحصيلها في ميزانيات مؤسساتكم. وطالبت المراسلة، بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل الحقوق المشار إليها من الطلبة المتخلفين عن العملية في أجل أقصاه يوم الأحد 20 أكتوبر 2024. ولفتت المراسلة، إلى أن عدم دفع هذه الحقوق في الأجل المحدد سيترتب عنه إلغاء التسجيل البيداغوجي للطالب، وعدم استفادته من خدمتي الإيواء والنقل بعنوان السنة الجامعية الجارية.

الياس/ب

الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية

- بداري يبرز دور القطاع في توفير الإمكانيات البيداغوجية للرفع من مستوى التدريس في مختلف التخصصات

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، الخميس، بالجزائر العاصمة، على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة من خلال تثمين نتائج البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية.

وأوضح كمال بداري، خلال جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني خصصت لطرح أسئلة شفوية على عدد من أعضاء الحكومة، أن القطاع "يواصل العمل لتعزيز دور الجامعة في تحويل المعارف إلى منتوجات قابلة للتصنيع والتسويق والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الإجراءات التحفيزية الرامية إلى تمكين الطلبة من إنشاء مؤسساتهم الناشئة."

وبالمناسبة، أبرز وزير التعليم العالي والبحث العلمي دور القطاع في "توفير الإمكانيات البيداغوجية للرفع من مستوى التدريس في مختلف التخصصات"، مشيرا في هذا الصدد الى إطلاق "منصات إلكترونية متخصصة لتمكين الطلبة من إجراء الأعمال التطبيقية قصد الرفع من مستوى التعليم العالي والبحث العلمي."

وذكر المتحدث في ذات السياق بأن الجامعة تسعى إلى "تطوير نظام التعليم العالي والبحث العلمي وجعله يواكب التطورات التي يشهدها المجتمع وإيجاد حلول مبتكرة لمختلف المسائل المطروحة قصد المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية على المستويين المحلي والوطني."

ولفت كمال بداري بهذه المناسبة إلى "المكانة الهامة التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع"، بالنظر- مثلما قال - إلى "رسالته النبيلة في تكوين نخب قادرة على تحقيق الإقلاع المنشود في مختلف المجالات والمشاركة في تحقيق الرفاه الاجتماعي."

للتذكير، حلت المؤسسات الجامعية الجزائرية في المرتبة الأولى مغاربيا من حيث عدد الجامعات المرتبة ضمن تصنيف التايمز للجامعات العالمية إصدار 2025.

وأوضحت الوزارة أن المؤسسات الجامعية الجزائرية حلت في المرتبة الأولى مغاربيا، بعدد الجامعات المرتبة في تصنيف التايمز للجامعات العالمية "THE World University Rankings"، إصدار 2025، والذي تضمن تصنيف جامعات 115 دولة.

وتم تصنيف 26 مؤسسة تعليم عالي جزائرية، وهو ما أظهر ارتفاعا في عدد مؤسسات التعليم العالي الوطنية ضمن هذا التصنيف مقارنة بإصدار 2024.

وجاءت جامعة سيدي بلعباس بالمركز الأول على المستوى الوطني وضمن أحسن 1200مؤسسة تعليم عالي على المستوى العالمي، مما يبرز "الجهود المبذولة من طرف فواعل القطاع من أجل تحسين مكانة مؤسسات التعليم العالي الوطنية في مختلف التصنيفات العالمية والعمل على الامتياز لترقية مرئيتها على المستوى الدولي وتعزيز دورها الاقتصادي."

ويعتمد تصنيف التايمز للجامعات على خمس محاور رئيسية تتمثل في نوعية التعليم العالي، نوعية البحث العلمي، الاقتباسات، الانفتاح الدولي والتأثير على الصناعة.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

السيد بداري يؤكد على تعزيز الدور الاقتصادي للجامعة وجعلها قاطرة للتنمية الوطنية

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، يوم الخميس بالجزائر العاصمة، على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة من خلال تثمين نتائج البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية.

وأوضح السيد بداري، خلال جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني خصصت لطرح أسئلة شفوية على عدد من أعضاء الحكومة، أن القطاع "يواصل العمل لتعزيز دور الجامعة في تحويل المعارف إلى منتوجات قابلة للتصنيع والتسويق والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الإجراءات التحفيزية الرامية إلى تمكين الطلبة من إنشاء مؤسساتهم الناشئة".

وبالمناسبة، أبرز السيد بداري دور القطاع في "توفير الإمكانيات البيداغوجية للرفع من مستوى التدريس في مختلف التخصصات"، مشيرا في هذا الصدد الى إطلاق "منصات إلكترونية متخصصة لتمكين الطلبة من إجراء الأعمال التطبيقية قصد الرفع من مستوى التعليم العالي والبحث العلمي".

وذكر في ذات السياق بأن الجامعة تسعى إلى "تطوير نظام التعليم العالي والبحث العلمي وجعله يواكب التطورات التي يشهدها المجتمع وإيجاد حلول مبتكرة لمختلف المسائل المطروحة قصد المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية على المستويين المحلي والوطني".

ولفت السيد بداري بالمناسبة إلى "المكانة الهامة التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع"، بالنظر –مثلما قال– إلى "رسالته النبيلة في تكوين نخب قادرة على تحقيق الإقلاع المنشود في مختلف المجالات والمشاركة في تحقيق الرفاه الاجتماعي".

بداري يؤكد على دور المخرجات الجامعية في دعم عجلة التنمية والاقتصاد

وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري

رافع وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، عن دور الجامعة في مواكبة التطور الاقتصادي، مؤكدا على أهمية استثمار مخرجاتها العلمية والأكاديمية من بحوث ودراسات ومشاريع سنوية في التنمية.

المخرجات الجامعية هي القاطرة الأساسية للتنمية في البلاد

وقال بداري، أمس، خلال جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني خصصت لطرح أسئلة شفوية على عدد من أعضاء الحكومة، بأنّ المؤسسات الجامعية تعمل على تعزيز دورها في تحريك عجلة الاقتصاد، بل هي " قاطرة أساسية للتنمية في البلاد".

وأضاف في هذا السياق قائلا بأنّ الوزارة تعمل على الدفع بقوة لاستخدام تلك المخرجات من منجزات للطلاب والباحثين وتكريسها في خدمة الاقتصاد والمشاريع التنموية في شتى المجالات.

وقال في هذا الصدد:" وجب تثمين نتائج البحث العلمي واستثماره في الدفع بعجلة الاقتصاد في مختلف القطاعات".

كما شدّد البروفيسور بداري في هذا السياق على أنّ "قطاع التعليم العالي يواصل العمل من أجل تحويل المعارف إلى منتوجات قابلة للتصنيع والتسويق والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الإجراءات التحفيزية الرامية إلى تمكين الطلبة من إنشاء مؤسساتهم الناشئة".

ومن جانب آخر، أكد وزير التعليم العالي على أهمية "توفير الإمكانيات البيداغوجية للرفع من مستوى التدريس في مختلف التخصصات".

وفي هذا المنحى أشار إلى "إطلاق منصات إلكترونية متخصصة لتمكين الطلبة من إجراء الأعمال التطبيقية قصد الرفع من مستوى التعليم العالي والبحث العلمي".

كما لفت إلى أنّ القطاع يعمل خلال السنوات الأخيرة على " تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وجعله يواكب التطورات التي يشهدها المجتمع وإيجاد حلول مبتكرة لمختلف المسائل المطروحة قصد المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية على المستويين المحلي والوطني".

وبخصوص الطاقم التعليمي في المؤسسات الجامعية، أكد على "المكانة المهمة التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع وفي الجامعات والمراكز البحثية"، وذلك بالنّظر للأدوار التي يؤدها الطاقم البيداغوجي ومحوره الأساسي الأستاذ في المجتمع.

إلغاء التسجيل البيداغوجي للطلبة في هذه الحالة

أكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أن عدم دفع حقوق التسجيل الخاصة بالشق الخدماتي في الأجل المحدد سيترتب عنه إلغاء التسجيل البيداغوجي للطلبة.

وجاء في مراسلة للوزارة، أن قاعدة إستغلال بيانات النظام المعلوماتي المدمجPROGRES ، أبانت تسجيل وضعيات على مستوى مؤسسات للتعليم العالي ومديريات للخدمات الجامعية تتعلق بعدم دفع حقوق التسجيل والإيواء والنقل من طرف بعض الطلبة المسجلين بعنوان السنة الجامعية 2024-2025.

وأكدت المراسلة، على أن دفع حقوق التسجيل والإيواء والنقل يُعد شرطًا قانونيا لتأكيد التسجيل النهائي للطالب. واستفادته من الخدمات الجامعية المذكورة. فضلا عن كونها إيرادات عمومية يتعين تحصيلها في ميزانيات مؤسساتكم.

وطالبت المراسلة، بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل الحقوق المشار إليها من الطلبة المتخلفين عن العملية في أجل أقصاه يوم الأحد 20 أكتوبر 2024.

ولفتت المراسلة، إلى أن عدم دفع هذه الحقوق في الأجل المحدد سيترتب عنه إلغاء التسجيل البيداغوجي للطالب. وعدم استفادته من خدمتي الإيواء والنقل بعنوان السنة الجامعية الجارية.

المسار العربي

نقل التكنولوجيا من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية "رهان وطني بالغ الأهمية"

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، بتيبازة أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر "رهانا وطنيا بالغ الأهمية" يتطلب تجنيد جميع المتدخلين.

وقال الوزير في تصريح له خلال زيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الإقتصادية "شركة الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير"، أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببوإسماعيل، أن الجزائر "رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية".

وقال أن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم و المعرفة والدور المقاولاتي و الاقتصادي للمؤسسة الجامعية و البحثية.

كما أكد بداري أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، "ستسمح بتثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما سيعزز أيضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية".

وأشار في هذا الصدد إلى أن شركة "الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير"، عملت على تطبيق العديد من نتائج البحث العلمي المحققة بمركز البحث في التكنولوجيات الصناعية على أرض الواقع سواء من خلال منتوجات صناعية أو خدمات أخرى تتعلق بالتكوين والاستشارة والمراقبة.

وأضاف بداري من جهة أخرى، أن ذات الشركة تعتزم توسيع نشاطها في آفاق 2026، بوضعها لبرنامج تدعيم مواردها البشرية يهدف إلى تشغيل 1000 عامل في شتى المجالات.

بدوره، لفت مدير هذه المؤسسة، لمين حاج جيلالي، إلى أن مهام هذه الشركة العمومية تتمثل في ضمان الاستغلال الأمثل لنتائج البحث والمساهمة في خلق الثروة وتقديم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتدريب والخبرة والاستشارة.

المسار العربي

بداري يؤكد على تعزيز الدور الاقتصادي للجامعة وجعلها قاطرة للتنمية الوطنية

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، بالجزائر العاصمة، على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة من خلال تثمين نتائج البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية.وأوضح بداري، خلال جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني خصصت لطرح أسئلة شفوية على عدد من أعضاء الحكومة، أن القطاع "يواصل العمل لتعزيز دور الجامعة في تحويل المعارف إلى منتوجات قابلة للتصنيع والتسويق والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الإجراءات التحفيزية الرامية إلى تمكين الطلبة من إنشاء مؤسساتهم الناشئة".

وبالمناسبة، أبرز بداري دور القطاع في "توفير الإمكانيات البيداغوجية للرفع من مستوى التدريس في مختلف التخصصات"، مشيرا في هذا الصدد الى إطلاق "منصات إلكترونية متخصصة لتمكين الطلبة من إجراء الأعمال التطبيقية قصد الرفع من مستوى التعليم العالي والبحث العلمي".

وذكر في ذات السياق بأن الجامعة تسعى إلى "تطوير نظام التعليم العالي والبحث العلمي وجعله يواكب التطورات التي يشهدها المجتمع وإيجاد حلول مبتكرة لمختلف المسائل المطروحة قصد المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية على المستويين المحلي والوطني".

ولفت بداري بالمناسبة إلى "المكانة الهامة التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع"، بالنظر مثلما قال إلى "رسالته النبيلة في تكوين نخب قادرة على تحقيق الإقلاع المنشود في مختلف المجالات والمشاركة في تحقيق الرفاه الاجتماعي".

الجمهورية
يومية وطنية إخبارية
El Djoumhouria

وزير التعليم العالي :

نقل التكنولوجيا إلى المؤسسات الاقتصادية رهان وطني بالغ الأهمية

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، بتيبازة أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر «رهانا وطنيا بالغ الأهمية» يتطلب تجنيد جميع المتدخلين.

وقال الوزير في تصريح له ختاما لزيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الإقتصادية «شركة الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير»، أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببوإسماعيل، أن الجزائر «رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية».

وقال أن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم و المعرفة والدور المقاولاتي و الاقتصادي للمؤسسة الجامعية و البحثية. كما أكد السيد بداري أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، «ستسمح بتثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما سيعزز أيضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية».

وأشار في هذا الصدد إلى أن شركة «الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير»، عملت على تطبيق العديد من نتائج البحث العلمي المحققة بمركز البحث في التكنولوجيات الصناعية على أرض الواقع سواء من خلال منتوجات صناعية أو خدمات أخرى تتعلق بالتكوين والاستشارة والمراقبة.

وأضاف السيد بداري من جهة أخرى، أن ذات الشركة تعتزم توسيع نشاطها في آفاق 2026، بوضعها لبرنامج تدعيم مواردها البشرية يهدف إلى تشغيل 1000 عامل في شتى المجالات.

بدوره، لفت مدير هذه المؤسسة، لمين حاج جيلالي، إلى أن مهام هذه الشركة العمومية تتمثل في ضمان الاستغلال الأمثل لنتائج البحث والمساهمة في خلق الثروة وتقديم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتدريب والخبرة والاستشارة.

يومية وطنية إخبارية
الجمهورية
El Djoumhouria

جامعة بلحاج بوشعيب بعين تموشنت

ملتقى وطني حول استراتيجيات تطوير القطاع الفلاحي

مصطفى ياسر

احتضنت جامعة «بلحاج بوشعيب» بعين تموشنت فعاليات الملتقى الوطني الذي تمحور حول «استراتيجيات تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر وإشكالية تحقيق الأمن الغذائي»، وقد أشرف ممثل مدير الجامعة على افتتاح أشغاله.

وقد تخلل هذا الملتقى عرض مداخلات ومحاضرات من طرف ثلة من الدكاترة قدموا من مختلف جامعات الوطن وباحثين في هذا الاختصاص، وكذا ممثلين عن مجلس الأمة، حيث أكد الجميع من خلال مداخلاتهم على أهمية الأمن الغذائي الذي يعتبر أحد أعمدة مربع الاستقرار. وفي هذا الشأن قال الحاج عبد القادر قرينيك عضو مجلس الأمة ممثلا عن رئيس مجلس الأمة، أن الأمن الغذائي هو من بين أبرز اهتمامات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، خاصة فيما تعلق بالمواد الواسعة الاستهلاك، ولهذا تم رفع المساحات المسقية خاصة ما تعلق بالحبوب والبقوليات، كما راهن كذلك على الجامعة بصفتها العقل المفكر الذي يقود القاطرة إلى تحقيق الأمن الغذائي، معتبرا أن الأفكار والتوصيات المنبثقة عن هذا الملتقى عندما تصل إلى قبة البرلمان تبلور على شكل قوانين تنظيمية التي من شأنها أن تسهل على الفلاحين والمستثمرين مهنتهم من أجل الزيادة في الإنتاج ورفع الاقتصاد الوطني، بعيدا عن قطاع المحروقات. من جهتها، اعتبرت الأستاذة العشابي فاطمة الزهراء عميدة كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بجامعة عين تموشنت، أن الهدف من هذا الملتقى هو الخروج بتوصيات تصل إلى تحقيق إستراتيجيات تساعد القطاع الفلاحي على تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه تحقيق الأمن الغذائي، في حين أشار متدخلون آخرون إلى آليات الدعم التي سطرتها الدولة والتي من شأنها مساعدة الفلاحين والمستثمرين في القطاع، حيث تساعد آليات الدعم الفلاحي بشكل كبير في الاستثمار وإعادة الحياة في المشاريع الزراعية والحيوانية، والتي تساهم في زيادة الإنتاج الوطني وتحقيق الأمن الغذائي.

الاتحاد
يومية وطنية مستقلة

التأكيد على تعزيز الدور الاقتصادي للجامعة وجعلها قاطرة للتنمية

التأكيد على تعزيز الدور الاقتصادي للجامعة وجعلها قاطرة للتنمية

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، بالجزائر العاصمة، على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة من خلال تثمين نتائج البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية.

وأوضح السيد بداري، خلال جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني خصصت لطرح أسئلة شفوية على عدد من أعضاء الحكومة، أن القطاع "يواصل العمل لتعزيز دور الجامعة في تحويل المعارف إلى منتوجات قابلة للتصنيع والتسويق والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الإجراءات التحفيزية الرامية إلى تمكين الطلبة من إنشاء مؤسساتهم الناشئة".

وبالمناسبة، أبرز السيد بداري دور القطاع في "توفير الإمكانيات البيداغوجية للرفع من مستوى التدريس في مختلف التخصصات"، مشيرا في هذا الصدد الى إطلاق "منصات إلكترونية متخصصة لتمكين الطلبة من إجراء الأعمال التطبيقية قصد الرفع من مستوى التعليم العالي والبحث العلمي".

وذكر في ذات السياق بأن الجامعة تسعى إلى "تطوير نظام التعليم العالي والبحث العلمي وجعله يواكب التطورات التي يشهدها المجتمع وإيجاد حلول مبتكرة لمختلف المسائل المطروحة قصد المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية على المستويين المحلي والوطني".

ولفت السيد بداري بالمناسبة إلى "المكانة الهامة التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع"، بالنظر --مثلما قال-- إلى "رسالته النبيلة في تكوين نخب قادرة على تحقيق الإقلاع المنشود في مختلف المجالات والمشاركة في تحقيق الرفاه الاجتماعي".

ريم/ك

القائد NEWS
يومية وطنية شاملة
بالميزانية للسنوات الى الجنوبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

إلغـــاء التسجيـــل البيداغوجي للطلبـــة فـــي هـــذه الحالات

أكدت وزارةُ التعليم العالي والبحث العلمي، أن عدم دفع حقوق التسجيل الخاصة بالشق الخدماتي في الأجل المحدد سيترتب عنه إلغاء التسجيل البيداغوجي للطلبة.

وجاء في مراسلة للوزارة، أن قاعدةُ إستغلال بيانات النظام المعلوماتي المدمج PROGRES، أبانت تسجيل وضعيات على مستوى مؤسسات للتعليم العالي ومديريات للخدمات الجامعية تتعلق بعدم دفع حقوق التسجيل والإيواء والنقل من طرف بعض الطلبة المسجلين بعنوان السنة الجامعية 2024-2025.

وأكدت المراسلة، على أن دفع حقوق التسجيل والإيواء والنقل يُعد شرطًا قانونيا لتأكيد التسجيل النهائي للطالب واستفادته من الخدمات الجامعية المذكورة. فضلا عن كونها إيرادات عمومية يتعين تحصيلها في ميزانيات مؤسساتكم.

وطالبت المراسلة، بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل الحقوق المشار إليها من الطلبة المتخلفين عن العملية في أجل أقصاه يوم الأحد 20 أكتوبر 2024.

ولفتت المراسلة، إلى أن عدم دفع هذه الحقوق في الأجل المحدد سيترتب عنه إلغاء التسجيل البيداغوجي للطالب، وعدم استفادته من خدمتي الإيواء والنقل بعنوان السنة الجامعية الجارية.

القائد NEWS

مركز جامعي.. حلم يراود سكان تقرت

تتواصل مساعي ساكنة ولاية تقرت بالمطالبة بمركز جامعي على مستوى الولاية سعيا لتقريب الجامعة من الطالب وللتخفيف من حجم المعاناة التي يواجهها الطلبة بسبب بعد المسافة حيث تصل المسافة بين عاصمة الولاية وأقرب الجامعات الى حدود مئة كلم عن جامعة الوادي ومئة وستون كلم عن جامعة ورقلة ناهيك عن مصاريف التنقل، مع ارتفاع عدد الطلبة المسجلين بالجامعات والمتحصلين على شهادة البكالوريا كل سنة أصبح الأمر ضروري والحاجة ملحة لإنشاء مركز جامعي بالولاية.

فولاية تقرت تتوفر على مؤهلات ومقومات مادية وبشرية قادرة على إنجاح العملية التعليمية والإدارية ضف إلى ذلك الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به المدينة والذي من شأنه رفع وتيرة التنمية بالولاية.

وجدير بالذكر أيضا أن مدير جامعة الوادي البروفيسور عمر فرحاني كان قد قدم مبادرة بفتح ملحقتين جامعتين بولايتي تقرت والمغير بعنوان السنة الجامعية 2022\2023 بالتنسيق مع الوزارة المعنية وكان رد هذا الأخير بقرار التأجيل حيث أصدرت اللجنة الوزارية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي المكلفة بإنشاء الملحقات الجامعية قرار تأجيل إنشاء معهدين جامعيين بولايتي تقرت والمغير بسبب خلو الملف من التزام سلطات الولايتين بتوفير هياكل الإيواء وعدم توفر هياكل بيداغوجية جاهزة لاستقبال الطلبة.

وفي نفس السياق تم اقتراح بعض الحلول المؤقتة من طرف فاعلي المجتمع المدني بالولاية باستغلال بعض المراكز القادرة على استيعاب الاحتياجات العلمية والأكاديمية.

دقرور م س

الموعد اليومي
يومية وطنية إخبارية شاملة
EL MAOUID

للشروع في حملة تحسيسية للطلبة بداية من الغد

إرسالية وزارية للجامعات بخصوص "شهادة جامعية - مشروع مؤسسة ناشئة براءة اختراع"

أبرقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إرسالية الجامعات بخصوص تنظيم أيام تحسيسية حول القرار الوزاري رقم 1275، المتعلق بشهادة جامعية - مشروع مؤسسة ناشئة براءة اختراع".

وجاء في الإرسالية، أنه يشكل وضع الجامعة في خدمة المجتمع والاقتصاد الوطني، وتوجيه الطاقات البحثية والطلابية الإنشاء المؤسسات الناشئة والمصغرة وإيداع طلبات براءات الاختراع، وخلق نظام بيئي ابتكاري مقاولاتي في الوسط الجامعي للاستجابة لانشغالات المحيط الاقتصادي والاجتماعي، أحد الأهداف الرئيسية التي تتطلع إليها السلطات العمومية، والتي شكلت محل توجيهات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الذي أسدى في مناسبات عدة تعليمات بهذا الشأن، في هذا السياق فإن الوزير يولي أهمية كبيرة لانخراط أكبر عدد ممكن من الطلبة في الأطوار النهائية في آلية شهادة جامعية - مشروع مؤسسة ناشئة براءة اختراع. وعليه، ستكون دعت الوزارة بالنظر في إمكانية حث مدراء مؤسسات التعليم العالي لتنظيم أيام تحسيسية حول القرار الوزاري رقم 1275، بإشراك مسؤولي الواجهات الجامعية وفرقهم التكوينية والعلمية وذلك بتاريخ : 14 أكتوبر 2024 إلى غاية 17 أكتوبر 2014. وحسب اللجنة الوطنية التنسيقية المتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية، فإن البرنامج يضم التعريف بمهام الواجهات الجامعية حاضنات الأعمال مراكز تطوير المقاولاتية مراكز والدعم التكنولوجي والابتكار، دور الذكاء الاصطناعي، مكتب الربط بين المؤسسة والجامعة. كما يضم البرنامج التعريف بالقرار الوزاري رقم 1275 آليات تنفيذه آليات المناقشة آليات إنشاء المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، طلب براءة الاختراع، وهذا وفق ما جاء في هذا القرار. وشددت الوزارة، أن كل الطلبة معنيين بهذه الأيام التحسيسية رفقة الأساتذة المقبلون على الإشراف على مذكرات التخرج، فضلا عن أهمية دعوة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين بضرورة التعرف على مزايا القرار الوزاري 1275. وطالبت الوزارة، بتقارير مفصلة عن سير هذه الأيام، خاصة من حيث عدد التظاهرات المنظمة في هذا السياق، عدد الطلبة المحسنين عدد الأساتذة المنخرطين في هذه الحملات التحسيسية، من خلال أمانة الندوات الجهوية للجامعات.

سامي سعد

الغد يبدأ اليوم
الغد الجزائري
يومية وطنية

الوزارة تراسل رؤساء الجامعات ومديري الخدمات الجامعية

20 أكتوبر آخر أجل لدفع حقوق التسجيل والإيواء والنقل الجامعي

حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يوم الـ 20 أكتوبر الجاري، كآخر اجل لتحصيل حقوق التسجيل والايواء والنقل من طرف الطلبة المتخلفين عن العملية بعنوان الموسم الجامعي الجديد. وفي ذات الشأن، وجه الأمين العام للوزارة تعليمة إلى مديري مؤسسات التعليم العالي، والمدير العام للديوان الوطني للخدمات الجامعية بالاتصال مع مديري الخدمات الجامعية، فيما يتعلق بدفع حقوق التسجيل والايواء والنقل وتحصيلها، مشيرا إلى أنه من خلال استغلال قاعدة بيانات النظام المعلوماتي المدمج «بروقراس»، الذي أبان تسجيل وضعيات على مستوى مؤسسات التعليم العالي ومديريات الخدمات الجامعية تتعلق بعدم دفع حقوق التسجيل والإيواء والنقل من طرف بعض الطلبة المسجلين بعنوان السنة الجامعية 2025/2024 .

وذكر ذات المسؤول من خلال التعليمة الصادرة تحت رقم 1648 المؤرخة في الـ 10 أكتوبر الجاري، أن دفع حقوق التسجيل والأيواء والنقل يعد شرطا قانونيا لتأكيد التسجيل النهائي للطالب واستفادته من الخدمات الجامعية المذكورة، فضلا عن كونها ايرادات عمومية يتعين تحصيلها في ميزانيات مؤسسات الجامعية. دعت الوزارة الوصية رؤساء مؤسسات التعليم العالي ومديري الخدمات الجامعية، باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل الحقوق المشار إليها من الطلبة المتخلفين من العملية في أجل اقصاه يوم الأحد 20 أكتوبر الجاري، موضحة أنه عدم دفع هذه الحقوق في الآجال المحددة سيترتب عنه الغاء التسجيل البيداغوجي للطالب وعدم استفادته من خدمتي الايواء والنقل بعنوان السنة الجامعية الجارية.

فؤاد همال

الغد يبدأ اليوم
الغد الجزائري
يومية وطنية

إرسال قوائم المعنيين قبل 60 يوما من تاريخ الذهاب

وزارة التعليم العالي تحصي المستفيدين من الحركية قصيرة المدى بالخارج

شرعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إحصاء المستفيدين من برنامج الحركية قصيرة المدى في الخارج، مطالبة من مسؤولي الجامعات بضرورة احترام آجال تحويل القوائم المستفيدين التي تم تحديدها من قبل الجانب المصري بشهرين قبل تاريخ الذهاب. وراسلت الوزارة عن طريق مديرية التعاون والتبادل الجامعي رؤساء الندوات الجهوية الجامعات للاتصال بمدراء مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، بناء على مراسلة وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج الصادرة تحت رقم 3170/05، المؤرخة في 02 أكتوبر الجاري المتعلقة ببرنامج الحركية قصيرة المدى بالخارج. ودعت المصالح ذاتها، من التعليمة الصادرة تحت رقم2393 المؤرخة في الـ 8 أكتوبر الجاري رؤساء الندوات الجهوية، بإعلام المؤسسات الجامعية البحثية على ضرورة ارفاق قوائم المستفيدين من برنامج الحركية قصيرة المدى في الخارج بالنسخة من الصفحة الأولى من جواز السفر، مشددة على ضرورة تذكير المؤسسات الجامعية على ضرورة احترام آجال تحويل القوائم التي تم تحديدها من قبل الجانب المصري بشهرين قبل تاريخ الذهاب. وأكدت الوزارة الوصية، في السياق، أنه لن يتم تحويل أي قائمة اسمية واردة إلى مصالحها ولم تحترم الفترة المحددة.

فؤاد همال

الغد يبدأ اليوم
الغد الجزائري
يومية وطنية

بحضور الطلبة والاساتذة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعين

أيام تحسيسية بالجامعات حول القرار الوزاري 1275

خصصت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفترة الممتدة من الـ 14 إلى 17 أكتوبر الجاري، لتنظيم أيام تحسيسية حول القرار الوزاري رقم 1275 شهادة مؤسسة ناشئة - براءة اختراع للتعريف به، بالوجهات الجامعية على غرار حاضنات الأعمال ومراكز تطوير المقاولاتية. وفي السياق، وجهت اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال تعليمة تحمل الرقم 87، والمؤرخة في الـ 10 أكتوبر الجاري، إلى رؤساء الندوات الجهوية بالاتصال بمديري مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، بخصوص «تنظيم أيام تحسيسية حول القرار رقم 1275»، موضحة أن وضع الجامعة يشكل في خدمة المجتمع والاقتصاد الوطني، وتوجيه الطاقات البحثية والطلابية لإنشاء المؤسسات الناشئة والمصغرة وإيداع طلبات براءات الاختراع، وخلق نظام بيئي ابتكاري مقاولاتي في الوسط الجامعي، للاستجابة لانشغالات المحيط الاقتصادي والاجتماعي، أحد الأهداف الرئيسية التي تتطلع إليها السلطات العمومية، والتي شكلت محل توجيهات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الذي أسدى في مناسبات عدة تعليمات بهذا الشأن. وأكدت الوثيقة، أن الوزير يولي أهمية كبيرة لانخراط أكبر عدد ممكن من الطلبة في الأطوار النهائية في آلية شهادة جامعية - مشروع مؤسسة ناشئة - براءة اختراع. وحثت المصالح ذاتها، مدراء مؤسسات التعليم العالي لتنظيم أيام تحسيسية حول القرار الوزاري رقم 1275 بإشراك مسؤولي الواجهات الجامعية وفرقهم التكوينية والعملية، وذلك في الفترة الممتدة من الـ 14 إلى 17 أكتوبر الجاري. ووفقا لذات المصدر، فإن البرنامج يضم مجموعة من العناصر على غرار التعريف بمهام الواجهات الجامعية (حاضنات الأعمال، مراكز تطوير المقاولاتية، مراكز الدعم التكنولوجي والابتكار، دور الذكاء الاصطناعي، مكتب الربط بين المؤسسة والجامعة»، والتعريف بالقرار الوزاري رقم 1275 (آليات تنفيذه، آليات المناقشة، آليات إنشاء المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، طلب براءة الاختراع، وهذا وفق ما جاء في هذا القرار. وأبرزت اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال، أن كل الطلبة معنيين بهذه الأيام التحسيسية، بالإضافة إلى الأساتذة المقبلين على الإشراف على مذكرات التخرج بأمهم معنيين بالحضور إلى هذه الأيام التحسيسية، مطالبة من مديري الجامعات بتوجيه دعوة للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين للتعرف على مزايا القرار الوزاري 1275. وألزمت الوزارة الوصية، رؤساء المؤسسات الجامعة بموافاتها بتقارير مفصلة عن سير هذه الأيام خاصة من حيث «عدد التظاهرات المنظمة في هذا السياق، وعدد الطلبة المحسسين، وعدد الأساتذة المنخرطين في هذه الحملات التحسيسية» من خلال أمانة الندوات الجهوية للجامعات.

فؤاد همال

الغد يبدأ اليوم
الغد الجزائري
يومية وطنية

مركز تطوير المقاولاتية بجامعة سيدي بلعباس

اختتام دورة تكوينية لدعم المشاريع المصغرة للشباب

اختتمت الأسبوع الماضي، بمركز تطوير المقاولاتية بالمجمع الجامعي لجامعة جيلالي اليابس الأيام الدراسية الخاصة لدعم الشغل بمركز تطوير المقاولاتية بالمجمع الجامعي، حيث عرف مركز تطوير المقاولاتية نوعين من الدورات التدريبية لحاملي المشاريع لمدة 21 يوما ودورات تدريبية لمدة 3 أيام على فترات مختلفة.

تهدف هذه الدورات إلى زرع فكرة المقاولاتية وترسيخها في الوسط الجامعي بغية إدماج الطلبة وخريجي مؤسسات التعليم العالي في مسار التنمية الاقتصادية، فمن خلال هذا المركز تتم عملية التنسيق بين الجامعة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي، إذ خصص لهذه الدورات مكونين منهم 10 أساتذة جامعيين و02 من الوكالة الوطنية للمقاولاتية بالإضافة إلى مرافق.

أما عدد الدورات التحسيسية عرفت تسجيل 75 متربصا، تم تقسيمهم على 3 دورات، وأيضا 4 دورات تدريبية بمجموع 79 متربصا، ويشترط في المشاريع المقدمة أن تكون إما خدماتية أو إنتاجية، كما أكد مدير الجامعة، البروفيسور بوزياني مراحي للطلبة الراغبين في تحقيق مشاريعهم المصغرة التي تدعمها جامعة جيلالي ليابس أن «كافة الإمكانيات الممكنة والمتاحة ستكون في خدمتهم»، وشدد على أن «التمسك بإنجاز المشاريع واتباع الخطوات القانونية التي سطرتها وزارة اقتصاد المعرفة وخصوصا بعد إبرام الاتفاقيات مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ضروري لنجاح المشروع، ولابد أن تكون نتائجه الميدانية ملموسة وواقعية دون تجاوز الطالب للمراحل الزمنية، وأن جامعة جيلالي ليابس ترافقهم وتحرص على تنفيذ المشروع وطرح النتائج في سوق العمل للمساهمة في الاقتصاد الوطني.

كما أشار المتدخلون إلى أن هذا اليوم يهدف إلى تحفيز أصحاب المشاريع لتنفيذ أفكارهم وأن المرافقة والدعم مستمر خلال جميع مراحل إنجاز المشاريع المصغرة، ويدخل هذا البرنامج في إطار تدعيم تشغيل الشباب ودعم المشاريع المصغرة والتي تم تمويل 3 مشاريع منها من طرف الوكالة الوطنية للمقاولاتية.

إلى ذلك، اختتمت فعاليات هذا اليوم بتسليم 39 شهادة لأصحاب الملفات الكاملة ضمن الدفعتين الثالثة والرابعة بحضور مدير الجامعة البروفيسور بوزياني مراحي، مدير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مدير الوكالة الوطنية للقرض المصغر بمعية الأساتذة المكونين والطلبة.

ع. الصولي

Enseignement supérieur: renforcer le rôle économique de l'université pour le développement national

ALGER- Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, a mis en avant, jeudi à Alger, l'impératif de poursuivre les efforts pour renforcer le rôle économique de l'Université, à travers la valorisation des résultats de la recherche scientifique et en faisant de l'université une locomotive du développement national.

Intervenant lors d'une plénière à l'Assemblée populaire nationale (APN) consacrée aux questions orales, M. Baddari a souligné que le secteur "poursuit les efforts pour renforcer le rôle de l'Université dans la transformation des connaissances en produits pouvant être fabriqués et commercialisés, mais aussi à contribuer au développement de l'économie nationale, notamment avec les mesures incitatives visant à permettre aux étudiants de créer leurs propres startups".

M. Baddari a également mis en exergue le rôle du secteur dans "la mise à disposition des moyens pédagogiques pour promouvoir le niveau d'enseignement dans les différentes spécialités", faisant état du lancement, à cet effet, de plateformes électroniques spécialisées permettant aux étudiants de réaliser des travaux pratiques.

"L'Université s'emploie à développer le système de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique pour être au diapason des évolutions que connait la société et trouver des solutions innovantes aux différents problèmes, en vue de contribuer activement au développement aux niveaux local et national", a-t-il soutenu.

M. Baddari a, par ailleurs, mis l'accent sur "la place importante de l'enseignant universitaire au sein de la société", eu égard à sa "noble mission de former des élites à même de réaliser le décollage escompté dans différents domaines et de participer à la réalisation de la prospérité sociale".

QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

DK NEWS

ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR

Renforcer le rôle économique de l'université pour le développement national (Baddari)

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, a mis en avant, jeudi à Alger, l'impératif de poursuivre les efforts pour renforcer le rôle économique de l'Université, à travers la valorisation des résultats de la recherche scientifique et en faisant de l'université une locomotive du développement national. Intervenant lors d'une plénière à l'Assemblée populaire nationale (APN) consacrée aux questions orales, M. Baddari a souligné que le secteur "poursuit les efforts pour renforcer le rôle de l'Université dans la transformation des connaissances en produits pouvant être fabriqués et commercialisés, mais aussi à contribuer au développement de l'économie nationale, notamment avec les mesures incitatives visant à permettre aux étudiants de créer leurs propres startups".

M. Baddari a également mis en exergue le rôle du secteur dans "la mise à disposition des moyens pédagogiques pour promouvoir le niveau d'enseignement dans les différentes spécialités", faisant état du lancement, à cet effet, de plateformes électroniques spécialisées permettant aux étudiants de réaliser des travaux pratiques. "L'Université s'emploie à développer le système de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique pour être au diapason des évolutions que connait la société et trouver des solutions innovantes aux différents problèmes, en vue de contribuer activement au développement aux niveaux local et national", a-t-il soutenu.

M. Baddari a, par ailleurs, mis l'accent sur "la place importante de l'enseignant universitaire au sein de la société", eu égard à sa "noble mission de former des élites à même de réaliser le décollage escompté dans différents domaines et de participer à la réalisation de la prospérité sociale".

AGRICULTURE

LE JEUNE INDÉPENDANT
N° 8011 – SAMEDI 12 OCTOBRE 2024
www.jeune-independant.net direction@jeune-independant.net

ENSEIGNEMENT SUPERIEUR

Les centres de recherche au service des entreprises

LE TRANSFERT de la recherche vers les entreprises économiques est un «enjeu national crucial» nécessitant la mobilisation de tous les acteurs concernés, a affirmé le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari. Il s'agit, selon le ministre, du transfert de la technologie des centres de recherche scientifique vers les entreprises économiques. «L'Algérie s'est lancée le défi du transfert de la technologie industrielle des centres de recherche scientifiques vers les entreprises économiques, en permettant aux centres de créer des filiales économiques, industrielles et commerciales», a indiqué le ministre, dans une déclaration à l'issue d'une visite de travail à l'établissement public économique (EPE) «Société de Soudage, contrôle, expertise industrielle, conseil et développement», une filiale du Centre de recherche en technologies industrielles (CRTI) de Bou Ismaïl, à Tipasa. Baddari a estimé que le renforcement des centres de recherche avec ces filiales est de nature à relever l'efficacité de la science et du savoir, de même que le rôle entrepreneurial et économique de l'établissement universitaire et de recherche. L'existence d'entreprises économiques publiques affiliées à des centres de recherche scientifique sous tutelle du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, «permettra de valoriser et de promouvoir les résultats de la recherche technologique à travers des produits industriels dotés d'une efficience économique, ce qui renforcera la concurrence sur le marché économique national», a-t-il soutenu.

L. L.

L'EST
RÉPUBLICAIN
QUOTIDIEN INDÉPENDANT

INSÉCURITÉ AUX ABORDS DES CITÉS U'

Des étudiantes tirent la sonnette d'alarme

Après la pause estivale, le manège des véhicules rôdant ou stationnant autour des résidences universitaires, en particulier celles de l'université Mohamed Lamine Debaghine (Sétif-2), reprend de plus belle. Ce phénomène est particulièrement visible en fin de journée. Malgré l'arrêté du wali interdisant tout stationnement aux abords des résidences féminines, des voitures aux vitres teintées continuent de circuler, importunant les étudiantes à bout.

■ Kamel Beniaiche

Le « phénomène » qui écumait les alentours de Samo, l'une des plus anciennes cités U' de la région accueillant plus de 69.000 étudiants, a mis le « cap » sur celles de Sétif-2. Ce spectacle quotidien n'échappe à personne. Le problème, rappelons-le, a été soulevé lors de la dernière session de l'Assemblée Populaire de Wilaya (APW). Les commerçants et riverains des environs expriment également leur indignation face à ces comportements à la fois douteux et néfastes. « Il est impératif d'intensifier les rondes de police et de sévir. Ces petits délinquants, sans foi ni loi, n'ont rien à faire aux abords d'une institution publique, et encore moins d'une résidence universitaire pour jeunes filles. C'est une situation intolérable que nous devons dénoncer et combattre fermement », s'indignent des habitants, outrés par l'attitude de ces nouveaux venus. Les commerçants des environs - propriétaires de cafés, restaurants ou supérettes - partagent ce sentiment. « Nous entretenons d'excellents rapports avec les résidentes de la cité. Ce va-et-vient incessant de ces oisifs doit cesser une bonne fois pour toutes. Certains viennent même de loin pour frimer autour de la résidence. Cette situation est intenable. Il est impossible de discuter avec eux car ils sont à la fois méchants et violents. Le comportement de certains, roulant dans des voitures de luxe, est suspect. Il ne faut pas avoir peur des mots ; ce sont de petits dealers. À la sortie de la résidence, les étudiantes, que nous considérons comme nos propres filles, sont souvent accostées et agressées verbalement par cette meute. Il est inconcevable de faire comme si de rien n'était. À cause de ces harcèlements, ces jeunes femmes, qui devraient pouvoir circuler librement, hésitent à sortir. Il faut que ces scènes disparaissent définitivement ».

« Certains hommes se croient tout permis »

« Personnellement, je ne me suis jamais sentie en danger à l'intérieur de la résidence. Cela fait plusieurs années que je suis ici, et aucun incident n'a été signalé. Nous nous sentons en sécurité. Mes amies partagent ce sentiment. Cependant, nous espérons que la sécurité sera renforcée à l'extérieur afin que les harcèlements dont certaines filles sont victimes cessent. Il nous arrive de ne pas pouvoir circuler librement à cause de ces comportements. A la longue, supporter de telles choses n'est pas facile. Il nous arrive parfois de craquer et de crier notre ras-le-bol », témoigne Loubna, étudiante en droit. Elle ajoute que si des améliorations doivent être faites, ce serait dans la restauration et les conditions d'hébergement. Nabila, étudiante en troisième année de langues, partage le même constat : « Je prépare une licence d'anglais et je n'ai rien à reprocher à la sécurité à l'intérieur de la résidence. Les agents veillent à ce qu'aucun débordement n'ait lieu, et ils méritent d'être félicités pour cela. Par contre, à l'extérieur, nous subissons les comportements irrespectueux de certains jeunes hommes qui se croient tout permis. Ils lancent des insultes et des menaces, ce qui est difficile à supporter. Il est important d'aborder ce sujet. L'insécurité autour des résidences ne doit plus être taboue. Ces individus contribuent à la dépravation de certaines filles en les incitant à adopter des comportements déviants comme la consommation de cigarettes, d'alcool et de psychotropes. Il est temps de mettre fin à cette situation. Il ne faut pas se voiler la face. Ces gens-là représentent un danger ».

La police régulièrement alertée

Pour connaître la position de l'administration, nous avons contacté le Directeur des Œuvres Universitaires (DOU) de Sétif-2, qui a rappelé l'existence de l'arrêté du wali : « Nos étudiantes sont en sécurité à l'intérieur des résidences, où un nombre important d'agents de sécurité est mobilisé. Nous n'avons pas le droit d'intervenir à l'extérieur, mais cela ne signifie pas que nous fermons les yeux. Nous alertons régulièrement les services de police, qui interviennent rapidement. L'arrêté du wali - que je salue au passage - diffusé à la fin de l'année universitaire dernière interdit strictement tout stationnement aux abords des résidences. Le document en question est toujours en vigueur. Nous ne tolérons aucun dépassement, car la sécurité de nos étudiantes est à la fois notre priorité et une ligne rouge ». À l'École Normale Supérieure (ENS) Messaoud Zoughar d'El Eulma, le phénomène a presque disparu. « Grâce aux rondes régulières de la police, ces individus ont été dissuadés. Cependant, nous restons vigilants », confie le directeur de l'école, Pr Ali Boukaroura, soulagé que ses étudiantes puissent vaquer à leurs occupations en toute tranquillité.